AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

اقتصاديات أعلاف الدواجن في مصر

بلغ إنتاج أعلاف الدواجن في مصر حوالي ٢ر١ مليون طن في عام ١٩٨٣ ، بينما كان حوالي ٢٠٠ ألف طن في عام ١٩٧٨ ، أي بمعدل نمو سنوي ٦ر٣٦ ٪ واصبح القطاع الخاص هو المنتج الرئيسي لها ، حيث بلغ نصيبه ٧٥ ٪ من جملة الإنتاج في عام ١٩٨٣ .

وتمثل أعلاف التسمين حوالي ثلثي الإنتاج وقد قفز عدد المصانع الخاصة عقب قانون الاستثمار في عام ١٩٧٤ ، حيث لم يكن هناك أي مصنع خاص لعلف الدواجن قبل عام ١٩٧٥ . وبلغ عددها حوالي ٢٢ مصنعا في عام ١٩٨٤ . إلا أن الإنتاج الفعلي لايتعدي ٥٥ ٪ من الطاقة القصوى لها (ثلاث دوريات يوميا) . ورغم التوسع في عدد المصانع فقد بقي متوسط طاقة المصنع حوالي ٥ر١٢ طن / ساعه.

وبالرغم من التوسع الكبير في إنتاج علف الدواجن بقيت مشاكل تسويقية وتوزيعية تؤثر علي أداء مزارع الدواجن ، وتتلخص هذه المشاكل من واقع دراسة ميدانية في أربع مجموعات :

١ – نقص العرض من الأعلاف

٢ – عدم انتظام وصوله للمزارع في المواعيد الملائمة للإنتاج .

٣ – عدم القناعة بنوعية العلف المتاح .

٤ – مشاكل نقل العلف للمزرعة .

وحيث أن المزارع يفضل أن يحصل عليه من شركة تضمن له نقله حتي مزرعته ولو بتكاليف إضافية . وأتضح أن ١٣٪ من المزارع تعتمد كلية علي القطاع الخاص، ٢٥٪ تحصل علي علف لبعض الدورات من القطاع الخاص، وغالبية المزارع تحصل علي علف من القطاع الخاص بصورة غير منتظمة ، هذا طبقا للوضع في عام ١٩٨١، وبالتأكيد في عام ١٩٨٤ زاد الاعتماد علي القطاع الخاص كما تشير بيانات الانتاج .

وأسعار استيراد مكونات العلف الرئيسية (الذرة وفول الصويا) وصول مصر تزيد عن متوسط سعر استيرادها العالمي . وهذا ربما يرجع إلي زيادة تكاليف النقل من

ميناء التصدير إلي مصر وربما راجع لنقص الطاقة التخزينية بما لا يسمح بالمساومة علي السعر عند التعاقد علي كميات كبيرة مسبقا . ومن جهة أخري فإن انخفاض قيمة العملة المحلية باستمرار يمتص الانخفاض الحادث في السعر العالمي لبعض المكونات العليقة (الذرة وفول الصويا) ، بما يجعل سعرها بالجنيه المصري دائما في ارتفاع ، رغم أن سعر استيرادها بالدولار قد ينخفض في بعض السنوات . ورغم وجود إنتاج وتصنيع لكسب فول الصويا ومسحوق السمك محليا ومطروحة في السوق بسعر أقل من المستوردة إلا أن نوعيتها منخفضة .

وتدعم الدولة القطاع العام في أسعار مواد العلف سواء بطريق مباشر من خلال توفير الذرة بسعر ٦٠ جنيها بينما سعره العالمي في عام ١٩٨٢ بلغ ١٧٨ جنيه ، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير العملة الأجنبية بسعر صرف أقل من سعر الظل للصرف . هذا بينما تدعم الدولة سعر الذرة فقط للقطاع الخاص. وقدر جملة الدعم في علف الدواجن في عام ١٩٨٢ حوالي ١٢٥ مليون جنيها منها حوالي ٦٠٪ دعما للقطاع الخاص ، ومنها حوالي ٩٤٪ دعما لاسعار الذرة فقط .

كل هذه المؤشرات السعرية مع ارتفاع الطلب علي علف الدواجن (بلغ استيراد الذرة وفول الصويا في عام ١٩٨٢ حوالي ١ر٢ مليون طن وحوالي ١١٠ ألف طن علي الترتيب) تؤدي إلي تشجيع سياسة زيادة إنتاجية الذرة لبلوغ الاكتفاء الذاتي منه والذي يتوقع بلوغه في وقت قريب بنشر الأصناف الجديدة المحسنة (تنتج أربع أضعاف الحالية) وتشجع التوسع في محصول فول الصويا مع تحسين نوعية التصنيع لكسب فول الصويا وزيادة طاقة مصانعه . هذا علاوة علي زيادة وتحسين نوعية صناعة مسحوق السمك .

وهناك مشكلة هامة تخفض الكفاءة الاقتصادية لاستخدام علف الدواجن في مصر وهي مشكلة الكفاءة الغذائية المنخفضة ، والتي وجد أنها لاتقل عن ٥ر٢كيلو جرام علف لكل كيلو جرام وزن حي (من بيانات ميدانية) بينما المؤشرات العالمية أصبحت أقل من ٢كيلو جرام علف لكل كيلو جرام نمو ، هذا ينسحب علي كل أحجام المزارع وكل السلالات تحت الظروف المصرية ، مما أدي إلي ارتفاع متوسط تكاليف طن العلف

بالسعر العالمي عن عائده الاقتصادي، أي أن هناك خسارة في كل طن بلغت ٥ر٤٪ من تكاليفه بالسعر العالمي .

ومن جهة أخري لوحظ أن أحجام المزارع الكبيرة (٥٠ألف طائر في الدورة) رغم أنها لا تتميز عن المزارع الأصغر حجما في الكفاءة الغذائية أو العائد الاقتصادي للطن من العلف (حوالي ١٩١جنيها للطن بأسعار عام ١٩٨١) إلا أنها تستطيع من خلال وفورات السعة للحجم الكبير أن يحقق تكاليف لطن العلف أقل من المتوسط بما يسمح بتحقيق صافي عائد اقتصادي لطن العلف بلغ حوالي ٧٪ من تكاليفه بالسعر العالمي . وهذا راجع لقدرتها علي خلط بعض المكونات العلفية الإضافية داخل المزرعة، وتخزين كميات إضافية منها بحيث لا ينخفض المتاح منها في أي وقت بما يؤثر علي عملية الإنتاج، وتوفير وسائل النقل الذاتية ، ونظرا لأن معظمها تعاونيات أو مزارع تابعة للمحافظات فأنها تضمن حصولها علي حصصها كاملة وبانتظام من علف القطاع العام (الأقل تكلفة من علف القطاع الخاص حتى بالأسعار العالمية .

وهناك علاقة وثيقة بين انخفاض الكفاءة الغذائية وارتفاع نسبة التفوق وتقلبها وكلاهما يؤثر علي العائد الاقتصادي لاستخدام علف الدواجن بصورة رئيسية . ومن المستغرب أن العائد الاقتصادي لطن العلف من مصادر القطاع الخاص لم يزد عن مثيله من مصادر القطاع العام ، رغم أن القطاع الخاص يبيع العلف بأسعار أعلي بفرض أن نوعيته أفضل ، وهذا أدي إلي إمكانية تحقيق صافي عائد موجب باستخدام علائق القطاع العام (الأقل تكلفة) بينما قد لايمكن ذلك في كثير من الأحيان بالنسبة لعلائق القطاع الخاص .

ومما سبق توصي الدراسة لتحقيق الجدوى الاقتصادية لاستخدام أعلاف الدواجن بما يأتي :

١ - محاولة دراسة أسباب انخفاض الكفاءة الغذائية وارتفاع نسبة التفوق لصناعة الدواجن في مصر .

٢ - تشجيع قيام المزارع ذات السعة الكبيرة .

٣ - حل مشاكل النقل والتوريد للعلف للمزارع من أماكن إنتاجها .

٤ – زيادة الطاقة التخزينية لمواد العلف المستوردة والمنتجة محليا لتخفيض تكاليف إنتاجها وأسعارها ٠

٥ – قيام أجهزة للرقابة علي صناعة الأعلاف ذات إمكانيات تكنولوجية حديثة ٠

٦ – نشر وسائل تقدير برامج العلائق الأقل تكلفة في ظل الأسعار المتقلبة لمواد العلف لتخفيض واستقرار أسعارها ٠

٧ – قيام أجهزة وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التموين بدراسات مستمرة للتنبؤ بالفائض العالمي من مواد العلف وأسعارها لتخفيف عبء ارتفاع أسعارها ، نتيجة عدم وجود سياسة تخطيطية ملائمة لتجنب الانخفاض المفاجئ في المتاح عالميا أو ارتفاع الأسعار وهذا بالتناسق مع زيادة الطاقة التخزينية ٠

٨ – دعم وتشجيع والإسراع في سياسة رفع إنتاجية الذرة لبلوغ الاكتفاء الذاتي منه والتوسع في زراعة فول الصويا ٠

٩ – تطوير زيادة سعة صناعة كسب فول الصويا ومسحوق السمك محليا في أسرع وقت ممكن ٠

بلغ إنتاج مخلوط العلف المركز في عام ١٩٨٣ حوالي ٣ر١ مليون طن ، بينما بلغ الإنتاج في عام ١٩٧٠، حوالي ١٩٤ ألف طن، أي بمعدل نمو سنوي حوالي ٩٠/. للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣.

وقد حدث تطور كبير في الإنتاج من منتصف السبعينات نتيجة إدخال الذرة الصفراء المستوردة لتحل محل جزء من كسب بذرة القطن، كما لم تعد كمية نخالة القمح محددا رئيسيا للإنتاج بعد أن زاد استيراد القمح كحبوب وطحنه محليا، بل أن نسبة النخالة قد زادت عن ثلث تركيب العلف ، وبلغت نسبة الذرة الصفراء حوالي ٢٣٪ ، مما خفض نسبة كسب القطن من حوالي ٦٥٪ إلي ٢٨٪ حاليا ٠ ويستخدم المتاح من كسب الكتان وكسب جنين الأرز في بعض علائق الألبان ولكن كمياته المتاحة محددة ٠ ويدخل رجيع الكون بنسبة لاتزيد عن ٥٪ في تكوين مخلوط العلف٠ وأصبح كل كسب القطن المنتج يستخدم في تكوين العلف المخلوط المركز ، ولكن منذ عام ١٩٨٠ والإنتاج شبه ثابت ، إلا أن محدودية العرض مقابل الطلب المتزايد عليه جعل الدولة تتحكم في تصنيعه وتوزيعه واسعاره ٠ ويصدر كل عام قرار من السيد / وزير الزراعة بتحديد كمياته المنتجة وأولويات توزيعه ، ولكن لاتتغير اتجاهاتها ٠ فهي تعطي أولوية لنشاط التسمين ، والهيئات الحكومية ، وأجهزة الحكم المحلي ، والقطعان الكبيرة ، وتكاد تهمل الحيازات التقليدية الممثلة لغالبية الثروة الحيوانية في توزيع العلف٠

فقد زاد نصيب مزارع التسمين من حوالي الثلث في عام ١٩٧٧ إلي أكثر من ٨٠٪ من إنتاج العلف في عام ١٩٨٣ ، بينما تناقص نصيب نشاط الألبان المنخفض من حوالي ١٧٪ في عام ١٩٧٧ إلي أقل من ٦٪ في عام ١٩٨٣ وتناقص نصيب الحيازات الصغيرة من الثلث إلي ٥ر٪ تقريبا من عامي ١٩٧٧ ، ١٩٨٣ ٠

وتقوم الدولة بدعم أسعار علف الحيوان بحيث يباع بسعر أقل بكثير من سعرة العالمي مع ملاحظة أن أسعار مواد العلف عالميا ترتفع سنويا وقيمة الجنيه المصري

تنخفض مما أدي إلي زيادة قيمة الدعم في سعر القطن من سنة لأخرى مع زيادة الكمية المنتجة ٠للدلالة علي ذلك فقد أرتفع سعر الطن (بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٢) للذرة من ٤٨ جنيها إلي ١٧٧ جنيها ، وكسب القطن من ٦٠ جنيها إلي ٢٤٠ جنيها، وارتفع سعر النخالة من ٤١ جنيها إلي ١٥٣ جنيها ، أي تضاعف السعر خمس مرات ، ونظرا لانخفاض سعر الجنيه المصري فأن انخفاض السعر العالمي في بعض السنوات لم يؤدي لانخفاض سعره بالجنيه المصري (وصول الموانى المصرية) ، وقد أدي هذا إلي ارتفاع قيمة الدعم لعلف الحيوان من حوالي ٦ر١٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ ، إلي حوالي ٣ر١٨١ مليون جنيه في عام ١٩٨٢ ، أي أن الطن المحدد سعره محليا بحوالي ٣٢ جنيه يبلغ سعره العالمي ١٧٥ جنيها في عام ١٩٨٢ ، أي أكثر من خمسة أضعاف سعره المدعم ٠

ولتقييم السياسة السعرية التوزيعية الحالية للعلف المركز تبين أنه في ظل أسعار اللبن والحيوانات الحية المسمنة السائد في عام ١٩٨١ فإن أرقام الجدول التالى تغنى عن الشرح ٠

عبء الدولة وأرباح المنتجين وتجار السوق السوداء من طن العلف المركز بالجنيه في عام ١٩٨١

أوجه المقارنة	تسمين إنتاج الألبان			
	فريزيان	*جاموس تجاري*	*جاموس تقليدي*	*بقر محلى*
*عبء الدولة في الدعم	-٨٣	-٨٠	-٨٠	-٧٣
*ربح تاجر السوق السوداء	+٥٣	+٦٢	+٦٢	+٨٢
*ربح المنتج إذا حصل علي العلف بالسعر المدعم	+٩٢	+٥٨	+١٨٠	+٤٣١
*ربح المنتج إذا حصل علي العلف بسعر السوق السوداء	+٣٩	-٤	+١١٨	+٣٤٩
*ربح المنتج إذا باع المنتجات الرئيسية بسعر الظل وحصل علي العلف بسعر الظل أيضا	-٩١	-٦٤	-٢٨٨	+٣٤

وتبين أن بيع المنتجات (الحيوانات الحية والألبان) بالسعر العالمي فإن المنتج التقليدي للبن الجاموسي يستطيع وحده تحقيق صافي عائد اقتصادي يبلغ حوالي ٣١٪ من التكلفة القومية لطن العلف المركز بينما لا يغطي العائد الاقتصادي لطن العلف تكاليفه القومية في باقي الأنشطة المنتجة ٠

ولذلك ٠٠ توصي الدراسة بالآتي :

١ – تعديل أولويات توزيع العلف لصالح الألبان علي حساب التسمين لتحقيق مبدأ كفاءة توزيع الموارد ٠

٢ – عدم الاعتماد علي العلف المركز المخلوط الحالي في أي توسعات في الإنتاج الحيواني بل لابد من أن تدبر المزارع الجديدة مساحة أرض لزراعة العلف الأخضر ٠

٣ – النظر في مواءمة عدد الحيوانات للمتاح من العلف مع رفع إنتاجيتها ٠

٤ – حصر المصادر الغير تقليدية للأعلاف والاستفادة منها في أسرع وقت لسد جزء من العجز في الأعلاف ٠

٥ – الاتجاه لاستخدام مخلوط أعلاف اليوريا والمولاس والأعلاف الخشنة ٠

٦ – إذا كان لابد من استيراد مواد علفية فاستخدامها لحيوانات اللبن يجعل هذه السياسة مجدية اقتصاديا ٠

٧ – إن سياسة زيادة إنتاجية الذرة سوف تفي باحتياجات صناعة الأعلاف علاوة علي انها سوف توفر مساحة لزراعة الأعلاف الخضراء الصيفية ٠

٨ – من الصعب دراسة مشكلة الأعلاف بمعزل عن دراسة قطاع الإنتاج الحيواني لكل ولهذا فإن مثل هذه الدراسة مطلوبة في أقرب وقت ٠

٩ – تبين من تجارب دول العالم أنه بزيادة إنتاجية العلف الأخضر في أسبانيا بنسبة ٥٠٪ ٠ قل استيراد الأعلاف المركزة بنسبة ٢٥٪ ٠ كما أنه في الهند أمكن عمل مكعبات صلبة مركزة من المولاس واليوريا ومادة حاملة تجعل الحيوان يتحصل منها علي كميات مناسبة التركيز من البروتين مع الطاقة من خلال وضعها أمامه علي الطولات أثناء تناوله للمواد الخشنة وقد وفرت كثيرا في استخدام مواد العلف المركزة بالاستفادة من خصائص الحيوان المجتر في الاستفادة من اليوريا مع المولاس الذائبة في اللعاب نتيجة لعق الحيوان لهذه المكعبات الصلبة ٠